استكملت نتائج تقييم المرحلة الأولى من أعمال موسم الحج الماضي

الأوقاف تتوقع تفويج 70 ألف معتمر من اليمن هذا العام

الثورة/وليد المشيرعي

> بلغ عدد الذين تم تفويجهم إلى الديار المقدسة لأداء مناسك العمرة والزيارة 42 ألف معتمر ومعتمرة وذلك منذ بداية موسم التفويج مطلع شهر صفر الماضي حتى الآن .

وتوقع الوكيل المساعد للشئون المالية بقطاع الحج والعمرة التابع لوزارة الأوقاف منير محمد دبوان أن يصل هذا العدد بنهاية الموسم إلى 70 ألف معتمر ومعتمرة وذلك خلافاً للموسم الماضي الذي شهد انخفاضاً كبيراً في المعتمرين جراء تأثيرات حادث خطف الديبلوماسي السعودي بعدن .

وأشار في تصريح لـ«الثورة» أمس إلى أنه سيتم الإعلان قريباً عن نتائج تقييم أداء وكالات التفويج خلال المرحلة الأولى من موسم الحج الماضي والبالغ عددها 96 وكالة مؤكداً أن العمل جار لاستكمال المراحل التالية من التقييم والذي سيعتمد كأساس في التعامل مع الوكالات المتقدمة هذا العام ومعرفة مستوى تنفيذها للمعايير والشروط التي التزمت بها مسبقاً وبحيث تعطى للوكالات المتميزة والمتفوقة اهتماماً خاصاً خلال عملية توزيع الحجاج للموسم الحالي.

وأشار الوكيل المساعد إلى أن الوزارة حرصت هذا العام على تلافي أية سلبيات أو ثغرات للعشوائية في التفويج من خلال إلزامها الوكالات السياحية المفوجة بتقديم حزمة من الخدمات المتميزة والمحددة لكل معتمر وحاج وليس فقط الاكتفاء بمنحه تأشيرة الدخول للأراضي المقدسة موضحاً أن الوزارة ستقوم بمتابعة تنفيذ ذلك الالتزام عبر تفعيل دورها الإشرافي على أداء الوكالات السياحية المختصة والتي سيتم التصريح لها بحسب الضوابط والشروط المرعية .

وأضاف أنه وتنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وفي ضوء المتابعة والاهتمام من قبل قيادة الوزارة ممثلة بالوزير حمود محمد عباد ،فقد قام قطاع الحج والعمرة باستحداث العديد من الخدمات لتحسين الأداء وفي مقدمتها الموقع الإلكتروني الخاص بالقطاع والذي يتم بموجبه متابعة الخدمات المقدمة للوكالات و للمعتمرين، حيث يرتبط بالجهات ذات العلاقة، ومن مهامه إصدار التأشيرات ومتابعة جميع تنقلات المعتمر ومقر سكنه ووسائل المواصلات وما يلزم من خدمات لمقارنتها مع عقود شركات ومؤسسات العمرة ومن خلال اللجان الرقابية المكلفة بذلك.

الوضع الراهن لنظام الوقف في اليمن

ظاهرة اضمحلال الوقف في اليمن لا تحتاج إلى دليل أو برهان والمؤشرات عليها كثيرة منها حجم الأموال الموقوفة ونسبتها إلى الثروة القومية، ومعدل النمو السنوي (ان كان هنالك نمو ايجابي لها) ومقارنته بمعدل نمو الدخل القومي، ومقدار ما تدره من عوائد ودخول، ونسبة ذلك إلى الدخل القومي، ومدى الإسهام الحقيقي في البنية الأساسية للمجتمع، وغير ذلك من المؤشرات، وبالطبع فان دراسة تطبيقية تحليلية لهذا الجانب تحتاج أعمالا بحثية مستقلة، ويكفينا هنا التذكير والتاكيد على ماهو باد للأنظار من تدهور للوقف، خاصة عند المقارنة بين ما يمارسه الوقف حالياً من ادوار، وما كان يمارسه سلفاً، وشتان بين هذا وذاك.

علي بن محمد الفرّان

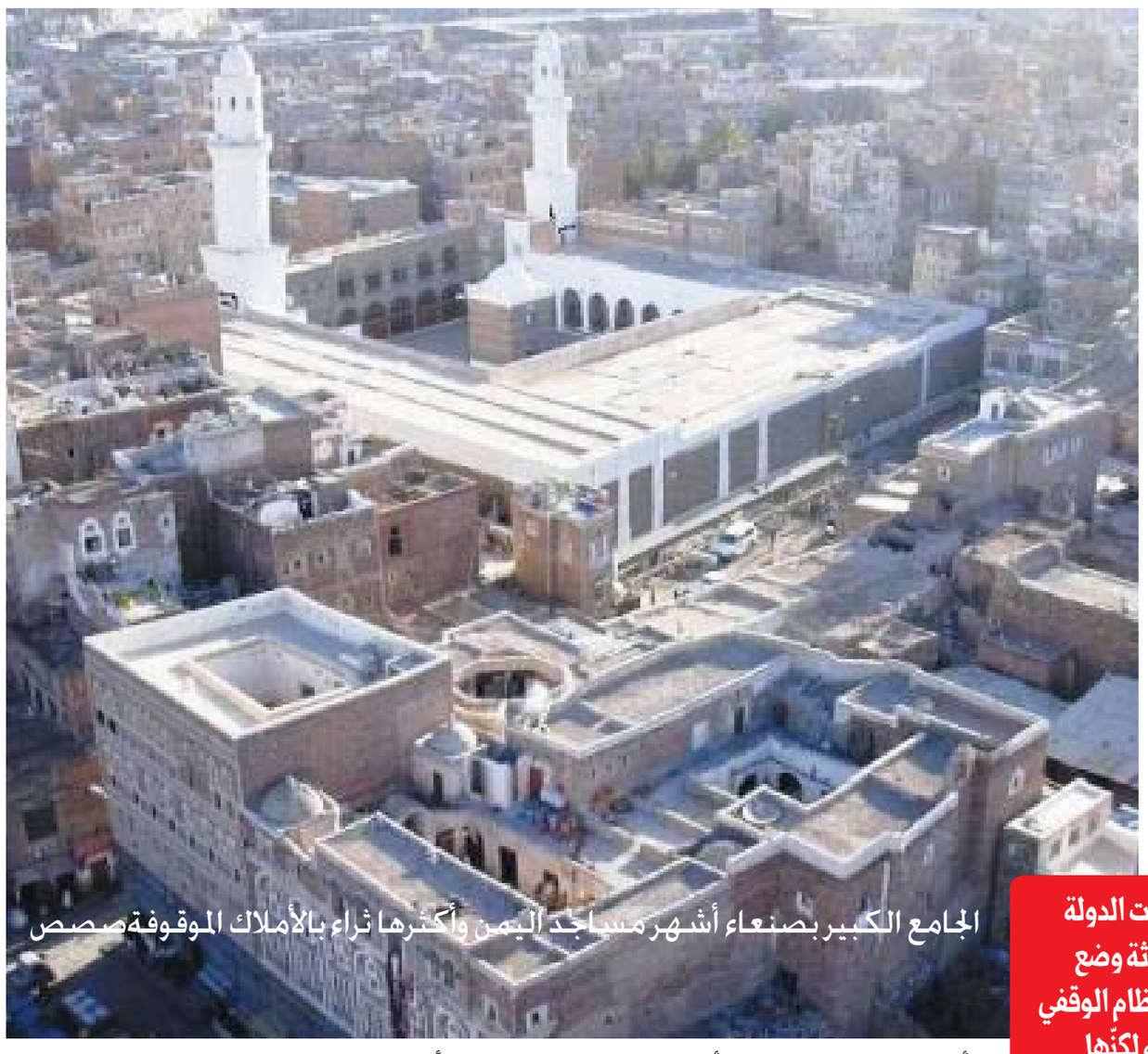

الجامع الكبير بصنعاء أشهر مساجد اليمن وأكثرها ثراء بالأملاك الموقوفة

فقد أحكمت الدولة الحديثة وضع يدها على النظام الوقفي بحجة إصلاحه، إلا أن النتيجة العملية أنها أساءت إلى الوقف بشكل ظاهر لا يخفى على احد، وكان من سمات هذا الإصلاح:

-1 سوء الجهاز الإداري في إدارات الأوقاف الذي أصبح السمة العامة والمشهورة لهذه المؤسسة وبات يضرب به المثل في التخلف.

-2 إن سياسات الحكومات المتعاقبة التي وصفت بأنها تحديثية أو تنموية قد القت بظلال سلبية على قطاع الأوقاف حيث تركت هذا القطاع للإهمال وخضع للتهميش، ووضعته في حالة منافسة غير متكافاة مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمية المستحدثة سواء كانت حكومية أو غير حكومية،هذا فضلاً عن أن السياسات الحكومية تجاه الأوقاف قد أفضت إلى نقلها من الحيز الاجتماعي المدني إلى الحيز السياسي الحكومي، وأصبحت وزارة الأوقاف عنوانا كبيرا للبيروقراطية الحكومية في هذا المجال.

-3 تسلط النظار على الوقف وهم في الأغلب لا يقومون بما عهد إليهم ولا يعطون المستحقين حقوقهم.

-4 منع وصول أموال الأوقاف إلى المبرات المحددة لها سواء كانت مساجد أو غيرها وانقطاع هذه الموارد، والإخلال بمقاصد الواقفين وعدم الحفاظ على شروطهم،فقد جرى ضم الكثير من الأعيان الموقوفة إلى بعضها ووضع للواردات الوقفية ميزانية عامة تقررها سياسات الحكومة بصرف النظر عن اشتراط الواقفين

-5 تعرض الكثير من أعيان وممتلكات الأوقاف للاستيلاء والاغتصاب والتصرفات بدون وجه حق من قبل المواطنين وأجهزة الدولة.

-6 اندثار الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للوقف؛ حيث لم يعد للوقف دور ملحوظ في تنمية المجتمع ورفده بالطاقات المالية والخدماتية المتنوعة، وحصر المفهوم التنموي للوقف في مجرد دور وعمارات ومتاجر متهالكة وأراضي مستأجرة بأبخس الاثمان.ومما لاشك فيه أن تجريد الوقف من دوره في المجتمع ألقى على عاتق الدولة تبعات ناءت بها، وقادتها إلى فشل كثير من تجاربها ومشروعاتها التنموية، وسقطت في براثن القروض الأجنبية والدين العام وهما همُ وذل بالليل والنهار.

> أحكمت الدولة الحديثة وضع يدها على النظام الوقفي بحجة إصلاحه لكنّها أساءت إليه بشكل لا يخفى على احد

-7 حصر مفهوم الوقف بالمسألة الدينية التعبدية المحضة، فلم يعد يعرف من خدمات الوقف ألا الإشراف على المساجد والمقابر والعاملين بها وبعض القضايا الدينية كالحج وغيره.

-8 إن الواقع المشوه لنظام الوقف ولأزمان طويلة أدى إلى إنشاء صورة نمطية له في الأذهان وانتشار مفاهيم عنه تخالف تماماً أهميته ودوره، كما أن غياب مفهوم الوقف لفترة طويلة عن ميدان البحوث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أدى إلى ضمور المعرفة به لدى قطاع واسع من النخب ألاكاديمية والسياسية والثقافية في اليمن، وأضحت روابطه النظرية بعد التطبيقية بالمجتمع الأهلي وبمؤسساته المدنية مطموسة أو غير مرئية؛ إلى حد أن كثيرين يبدون دهشتهم عندما نطرح علاقة الوقف بالمجتمع المدني كموضوع يستحق الاهتمام العلمي والعملي معاً.

-9 هذه الصورة من الواقع الوقفي أدت إلى تقاعس الأفراد وإحجامهم عن المبادرة إلى الوقف لغياب مفهومه عن الأذهان،إضافة إلى عدم القناعة بجدواه في الممارسة الحديثة، وهذا ما يمكن ملاحظته في التناقص الشديد في عدد الوقفيات في الوقت الراهن.

لذلك كله يمكن القول أن نظام الوقف قد تلقى في العصر الحديث ضربة قاسية أنهكت بنيانه، وضيعت مفاهيمه، وغيبت أهدافه، والغت نماذجه الراقية، وحولته إلى مجرد ثروة من الممتلكات المتفرقة،اغلبها معطل لا يستثمر،وان استثمر فبأساليب غير مجدية، بحيث لم تعد إيراداتها تفي حتى للمجال الديني الضيق الذي انحصر به الوقف.

ويمكن إيجاز الصورة الذهنية المنتشرة حالياً عن الأوقاف في النقاط التالية:

-1 الوقف مؤسسة دينية وليست مدنية.

-2 إن أغراض ومجالات إنفاق عائد الأوقاف انحصر على الأغراض الدينية كالمساجد والمقابر وغيرها.

-3 إن الوقف صيغة تاريخية لا صلة له بالواقع المعاصر.

-4 إن الأوقاف تتبع إدارة حكومية بيروقراطية.

-5 إن الوقف مضرب مثل للإهمال.

ولهذه الصورة الذهنية السلبية إجمالاً ما يبررها على ارض الواقع الحالي.

هذه الصورة الذهنية السلبية موجودة حقيقة ولكنها ليست مقبولة إذا أريد للقطاع الأهلي وللمجتمع أن يستفيد من امكانات ومساهمات الأوقاف التاريخية والمستقبلية في دعم التنمية وهي امكانات كبيرة ومتنوعة.

الظلم ظلمات يوم القيامة :

الإسلام حفظ حـ

ونهى عن

أعطو الأجير حقه قبل أن يجف عرقه .. تلكم كانت وصايا رسولنا الكريـ
تربصت فيه أطماع الناس ببعضهم البعض وصارت لحوم أكتاف أقويا
عرق المساكين والضعفاء الذين جفت دمائهم وشحبت مناظرهم وهم ي
بحقوقهم ويصارعون الحاجة لنيلها من قبل تهميش يصنعه الاستغلال و
الفاحش في نفوس أرباب أعمالهم ... هكذا يخطون العاملون في القطاع
والحر معاناتهم في زمام هذا التحقيق الذي يرفده الدعاة والعلماء
والعظة والعبرة وبيان فادحة الأمر وعقوبته !!

تحقيق / أسماء حيدر البزاز

هناك العديد من المدرسين في المدارس الخاصة يعانون من شتى أنواع الاستغلال والجهد والتكليف والعناء لمبالغ زهيدة يجنونها لا تفي حتى بأجر وعناء أسبوع وفوق ذلك تتأخر أجورهم إلى شهور عدة وقد هضمت أنصافها وفي صميم هذا الموضوع سردت لنا الأخت أمل الريمي – تربوية في إحدى المدارس الخاصة معاناتها قائلة :

أنا بكالريوس لغة انجليزية لي أكثر من ست سنوات خبرة في عدد من المدارس الخاصة وكلها ظلم واستغلال تصوروا أتولى تدريس الصفوف الرابع والخامس والسادس والسابع والثا
لست حصص متواصلة في اليوم و
علينا وتكاليف النشاطات المقامة نح
ويوعدوننا بالمكافآت الزائفة ورفع الم
لا تتجاوز ثلاثة عشر ألفا وهكذا يمر ا
والثاني والثالث لم نستلم حت حقوقنا
يقولون المدرسة عليها ديون وإج
مواصلات الباصات وفي الشهر القاد
كل حقوقكم تتبعها إكرامية وفي الاخ
وعود ظالمة وما صبرنا على المر إلا ما هو
ظروف حياتية صعبة نعيشها ولهذا فه
حاجتنا للريال الواحد لإشباع جـ
الحاجة والله ما بقيت فيها لحظة واح

التحليل المنهج

محمد علي السهماني

لايمكن تشخيص مشاكل الأمة المسلمة إلا من خلال دراسة الأسباب ...والمنهج الرباني (القرآن الكريم) وحده من يشخص الأسباب ويستعرض معها الحلول والمعالجات وفي آية واحدة يحلل القران الكريم أهم مشكلة في واقع المسلمين يقول تعالى (فلما نسوا حظا مما ذكروا به أغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) والمعنى ان الأمة عندما نسيت وشائج الأخوة والمحبة والألفة والصفاء ... التي جعل الله من هذه المبادئ حجر الأساس في الحركة التعاملية اليومية والدائمة بين المسلمين ... تحولت هذه الصورة النموذجية والإيجابية إلى صورة سلبية قاتمة يمكن وصفها بالصورة المعكوسة في حياتنا .... حياة مادية متسمة بالكره والبغضاء وهذه الصفات بالضبط كانت سببا في التقاتل والتناحر وكل مشاهد الظلم والاستبداد الذي خلف الدمار وتفاقم الأزمات في كل مجتمعات المسلمين دون استثناء ...فكان التحليل الأول لمشاكلنا هي العداوة والبغضاء ولا يستطيع أحد إنكار ذلك لأن البغضاء أصبحت لغة الواقع بدون مغالاة ... بالنظر إلى حال السياسيين والمتحزبين وانتقالا إلى حال غير المكترثين بهموم السياسة سنجد أن مرض الكره والبغض مخيم في القلوب إلا من رحم الله ...ومع سلسلة البغض المحرم نتابع نتائجه التي تبرز في مقدمتها انتشار (الخصومة) كمشكلة واقعية في سلوك الحاكم والمحكو
المسلمون وهم على جبهات الخصو
أن تحليل النبوة الصادقة أطلق ع
بين الأخوين أو الفصيلين والحزبي
المسلمين أطلق عليها (كفرا) والدلي
الكريم عليه الصلاة والسلام (لا تر
كفارا يقتل بعضكم رقاب بعض) و
للمسلمين ولا يقتل المسلم أخاه ال
خصومة مستعصية ورثتها الأحق
المعبر عنها في بعض الآثار بأنها (
يوجد احد منا لا يفقه معنى الح
تحلق كل معالم الأخلاق وتهدم مخ
الأمم وتمهد بلا هوادة لهتك مقوم
والقدسية للنصوص والأحكام ال
في أفعالها لاستحلال النفس وال
....كل هذه المشاكل القلبية التي
هي أشد ضررا من المشاكل الاقت
باختصار تقضي على أهم أسس
المسلم هذا المجتمع الذي أسسه
على قاعدة المؤاخاة بين المهاجر
ولم يكتف بذلك مازجا بين العرق
بل تألق في قدرته على جمع مخ
المتعايشة في المدينة على قاعدة الأ
أوثق من أخوة النسب والعشيرة ف
المنورة مظلة واسعة يستظل تحت
باختلاف منبعه والمدني باخت
والإفريقي والفارسي والنصراني
أصله بانضمامه إلى دائرة المسلم
دفنوا عرقهم وتناسوا أصولهم ب
أرضية مناسبة جمعتهم جميعا